الأصول السياسية لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية

د٠ فهد ابراهيم الحبيب(*)

مقـــدمة :

يعالج العالم اليوم جميع مشاكله بالسياسة التى تســـندها القـــوة متجاهلا الدين ومثله ومبادئه وروحانيته المتمثلة فى سفارة موسى وهارون الى فرعون ، قال تعالى : « قولا له قولا لينا لعله يتذكـــر أو يخشى ، قالا ربنا نخاف أن يفرط علينا أو أن يطغى ، قال لا تخافاأننى معكما أسمع وأرى ، فاتياه فقولا انا رسولا ربك فأرسل معنا بنى اسرائيل ولا تعذبهم قد جئناك بآية من ربك والسلام على من أتبع الهدى » (الآيات ٤٢ - ٤٧ سورة طه) ، فالسياسة مصدر من مصادر الأمن والطمأنينة ٠

والمملكة العربية السعودية بنت سياسنها على الدين الاسلامى حيث أصبحت مسؤوليتها حكومة وشعبا منذ اللحظات الأولى لتكون هى رفع راية الاسلام التى هى راية الدين ليس بين العالم الاسلامى وحده ولكن بينها وبين جميع الشـــعوب وللبشرية جمعاء ، والدعوة للعمل بمبادئه العامة السامية بين المســـلمين بعضهم مع بعض وبينهم وبين جميع بنى الانســـان ٠

فسعت الدولة الى العناية بتطـوير المجتمع فى ثقافته واقتصاده وعمرانه والتوجيه العام حتى يحس الفرد من أبناء هذه الأمة بأنه يعيش لنفسه وبلده،كما يعيش فى حالة تماسك معالعالمالاسلامى وتجاوب شامل مع شعوبه ، فهو يحس بارتباطه بأسرته الكبيرة التى تمتد مهما امتدت عقيدته ٠ (كتبى ، ١٩٨١ ، ص ٥) ٠

ولتحقيق ذلك كان لزاما على الدولة أن تقوم بدورها فى نشر الوعى

(*) أستاذ مشارك ، كلية التربية ، جامعة الملك سعود ٠

بين أبنائها متخذة سلاح العلم طريقا موصلا لأهدافها وغاياتها ، فدأبت على فتح المدارس والدعوة لطلب العلم ، وأصبح التطـــور فى التعليم مواكبا للتطور فى مجالات التنمية الأخرى للدولة ، ومن نواحى الاهتمام التى يلحظها المتتبع لمسيرة التعليم ، الاهتمام بالأجهزة القائمة عليـــه وتطويرها ودعمها حتى تحقق أهـــــدافها وتبلغ غاياتها . وتركز تلك الأهداف والغايات فى ما احتوته وثيقة سياسة التعليم الصادرة عام ١٣٩٠هـ والتى تمثل جزءا من السياسة العامة للدولة .

ومن خلال استعراض تلك الوثيقة يتبين أنها استمدت من أصـــول متعددة يأتى فى مقدمتها الأصل الدينى (الاسلام) ، والأصـــل السياسى يمثل أحد هذه الأصول التى قامت عليها سياسة التعليم فى المملكة وهو موضوع بحثنا الذى نهدف من خلاله الى التعرف على هذا الأصل ومحاولة ربط سياسة التعليم بسياسة الدولة ، وقد عمدنا الى دراسة الأصل السياسى لسياسة التعليم لتوضيح هذه العلاقة القوية بين السياسة العـــامة للدولة وسياسة التعليم من خلال منطلقات رئيسية تتمثل فى خمســة منطلقات هى : - (انظر الشكل رقم ١) .

١ - المنطلق الداخلى : ويشكل العمق الاستراتيجى الداخلى .

٢ - المنطلق الاسلامى : ويشكل العمق الاستراتيجى الروحى .

٣ - المنطلق العربى : ويشكل العمق الاستراتيجى العربى .

٤ - المنطلق الخليجى : ويشكل العمق الاستراتيجى الاقليمى .

٥ - المنطلق الدولى : ويشكل العمق الاستراتيجى الدولى .

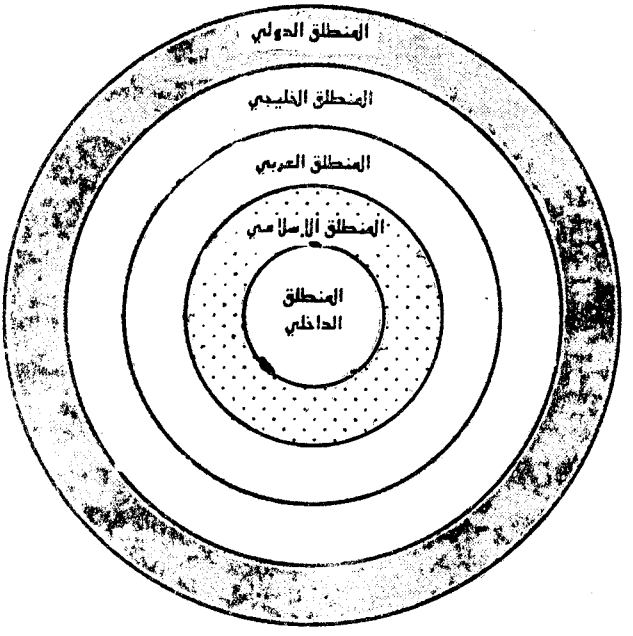

منطلقات الأصول السياسية لسياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية
شكل رقم (١)

مشكلة البحث :

تقوم العوامل السياسية بدور قوى ومؤثر فى تشكيل النظم التعليمية وتحديد أهدافها.وتتضمن العوامل السياسية النظرية السياسية التى يؤمن بها ويمارسها مجتمع ما ، وما يقف أمامه من تحديات ، وما يتعرض له من أحداث ، وما يتمتع به من استقرار داخلى وخارجى . والعوامل السياسية التى تؤثر فى النظم التعليمية تشمل ناحيتين : أولهما الأيدولوجية السياسية ، والأخرى الظروف السياسية المؤقتة أو الطارئة التى تفرض نفسها على المجتمع وتجبره على أن يتخلى عن سياسته التى يسير عليها .

والأيدولوجية تعنى مجموعة الأفكار التى تضع الأساس لنظام سياسى واجتماعى معين . ومن ذلك يتضح صعوبة فصل النظرية السياسية - التى تعتنقها الدولة - عن النظرية الاقتصادية أو الاجتماعية أو التربوية . وفى ضوء ذلك يمكنا القول بأن النظم التعليمية تتأثر مباشرا

بنمط الأيدولوجية السائد ... وتحديد الأهداف الخاصة به (متولى ، ١٩٩٢ ، ٤٨ ، ٤٩) .

وترتبط سياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية ارتباطا وثيقا بالسياسة العامة للدولة ويتضح ذلك من خلال ما نصت عليه وثيقة سياسة التعليم بقولها « والسياسة التعليمية فى المملكة العربية السعودية تنبثق من الاسلام الذى تدين به الأمة عقيدة وعبادة وخلقا وشرعا وحكما ونظاما متكاملا للحياة ، وهى جزء أساسى من السياسة العامة للدولة تسير وفق التخطيط المفصل » (وزارة المعارف ، ١٣٩٤ - ١٩٧٤ ، ص ٧) .

وهذا النص الصريح يدل على أن السياسة التعليمية فى المملكة العربية السعودية اتخذت من الأصل السياسى مصدرا من المصادر التى استمدت منه أهدافها .

وعلى ذلك فان مشكلة الدراسة تبحث فى ماهية الأصل السياسى للمملكة على ضوء منطلقاته المختلفة داخلية اسلامية ، عربية ، خليجية ودولية وعلاقته بالسياسة التعليمية وتطور نظام التعليم .

أسئلة البحث :

١ - مالعلاقة بين الأصل السياسى وأهداف سياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية وتطور نظام التعليم فيها .

وللاجابة عن هذا السؤال الرئيس سوف يعمل البحث من خلال الشرح والتحليل على الاجابة عن السؤال التالى :

١ - ماهو الأصل السياسى لسياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية فى ضوء منطلقاته التالية :

(أ) المنطلق الداخلى ؟
(ب) المنطلق الاسلامى ؟
(جـ) المنطلق العربى ؟
(د) المنطلق الخليجى ؟
(و) المنطلق الدولى ؟

أهمية البحث :

ان المكونات الأساسية للدولة هى : الاقليم ، السكان ، النظام السياسى ، والسيادة ، الا أن الدراسات السلوكية الحديثة التى ظهرت بعد منتصف الستينات من هذا القرن بدأت فى التركيز على عنصر الثقافة والحضارة السياسية كعنصرين رئيسيين وهامين فى تكوين الدولة (العمرى وهاشم ، ١٩٩٢ ، ص ١٦٥) .

وقد لعبت هذه المكونات دورا مؤثرا فى تشكيل السياسة السعودية سواء على مستواها الداخلى أو الخارجى ، ومن هنا تنبع أهمية هذا البحث لابراز كيف استطاعت المملكة العربية السعودية فى فترة قصيرة أن تبنى لنفسها سياسة داخلية وخارجية قوية قائمة على أسس واضحة وثابتة ، وكيف أن هذه السياسة استطاعت أن تؤثر فى نمو وتطور نظام التعليم وسياسته .

منهج البحث :

ان المنهج المتبع فى هذا البحث هو المنهج الوصفى التحليلى الذى يهتم بوصف الواقع عن طريق جمع المعلومات والبيانات الكافية عن ذلك الواقع . والمنهج الوصفى التحليلى لا يقتصر على وصف الظاهرة أو المشكلة فقط بل يتعداه الى أبعد من ذلك ، انه يحلل ويفسر ويقارن أملا فى الوصول الى استنتاجات أو تعميمات ذات مغزى يزيد بها الباحث رصيد المعرفة عن تلك الظاهرة أو المشكلة (خيرى ، ١٤٠١ ، ص ١٩٨) .

مصطلحات البحث :

ـ الأصول السياسية : ـ هى كل ما تستند اليه السياسة من مبادىء وأسس ومفاهيم وأساليب نظرية وتطبيقية ترتكز عليها وتنطلق فيها الدولة فى تعاملها ، وتسيير دورها ، داخليا وخارجيا .

والسياسة يراها البعض « فن ممارسة القيادة والحكم » أو « علم السلطة » أو « علم الدولة » ، وقد عرفها ابن خلدون فى مقدمته بكونها « صناعة الخير العام » (العمرى وهاشم ، ص ١٢ ، ١٣) .

والسياسة كما عرفها القاموس « المصدر الصريح للفعل (ساس - يسوس) ومعناها فى اللغة : ساس الناس سياسة : تولى رياستهم وقيادتهم وساس الأمور : دبرها وقام باصلاحها » (عيسى ، ١٩٧٩ ، ص ٩) .

والسياسة التعليمية « عبارة عن مجموعة من العبارات التى صممت لتنظيم عملية التعليم ، وصممت لتعطى اتجاها للتعليم وتحافظ عليه وتعدل مظاهره المختلفة ، انها مجموعة من المبادىء العامة التى توجه القرارات التنظيمية الخاصة والمتعلقة بالوسائل المختلفة للوصول الى الأهداف المرجوة » (مطر ، ١٩٨٤ ، ص ٣٥٤) .

وقد تناولت (دوناكر ، Donna Kerr ، ١٩٧٦ ، ٤٥ - ٥٤) عدة تصنيفات للسياسة :

١ - السياسة التى توجه اختيار محتوى المنهج (السياسة المنهجية) وهى هامة للتعليم النظامى وتعد أحد تصنيفات السياسة المهمة لادارة التعليم النظامى .

٢ - السياسة التى توجه وتنظم طريقة تنمية وتطبيق المحتوى المختار ، هذا التصنيف مهم لادارة التعليم ومن الممكن أن نسميه السياسة التنظيمية .

٣ - سياسة توزيع الموارد أو ببساطة سياسة الموارد .

٤ - سياسة توزيع المنافع التعليمية أو ببساطة من هم الذين سيتعلمون (مطر ، ١٩٨٤) .

والسياسة التعليمية كما عرفتها وثيقة سياسية التعليم فى المملكة العربية السعودية « هى الخطوط العامة التى تقوم عليها عملية التربية والتعليم أداء للواجب فى تعريف الفرد بربه ودينه واقامة سلوكه على شرعه ، وتلبية لحاجات المجتمع وتحقيقا لأهداف الأمة ، وهى تشمل حقول التعليم ومراحله المختلفة ، والخطط والمناهج ، والوسائل التربوية والنظم الادارية والأجهزة القائمة على التعليم وسائر ما يتصل به (وزارة المعاف ، ١٣٩٤ - ١٩٧٤ ، ص ٧) .

تمهيـــــد :

أن توحيد الملك عبد العزيز للجزيرة العـــربية ، ودمج مناطقها المختلفة فى بوتقة سياسية واحدة وازاحته للعوائق والحواجز النفسية والاجتماعية بين المناطق المختلفة للجزيرة ، وتحويل ولاء القبائل العربية العديدة من القبيلة لقيادته وللدولة السعودية المعاصرة ، واحلال شعور الانتماء فى نفوس أفراد الدولة الجديدة لنظامها السياسى محل شعورهم الســـابق بالانتماء للقبيلة وحـــدها ، هـــذه الانجـــازات أدت الى توسيع منطقة دائرة الأمة السعودية لتشمل دوائر القبيـــلة والريف والقرية والمدينة (العمرى وهاشم ، ص ١٥١) .

ومن الأمور المؤكدة والواضحة والتى كان لها تأثير ايجابى على حاضر المملكة العربية السعودية ومستقبلها ـبا ذن الله ـ أن الدولة قد حققت نجاحا كبيرا فى وقت قياسى ـ مقارنة بدول أخرى سبقتها ، من ايجاد وتوفير متطلبات واحتياجات المجتمع جماعات وأفراد بمســـتوى مرتفع وبقدر عال وعادل فى توزيعها مثل (الصحـ ة ،الاسكان ، الغذاء، التعليم ، الطرق ، المواصلات ... وغيرها) ، مما أوجـــد نوعا من الترابط والتكامل فى عملية البناء الاجتماعى والسياسى ، بالتالى انعكس على البنية الاجتماعية والسياسية ، وقد ساعد هذا على أن تدخل تقريبا جميع قطاعات المجتمع فى حلقة المشاركة والتعاون من أجل صالح المجتمع الأمر الذى أعطى الدولة الفرصة ، ومكنها من تحقيق أهدافها وخاصة الاجتماعية فى مختلف مناطق ومدن المملكة .

ومن ذلك نرى أن من العوامل التى تساعد المملـــكة على تحقيق التنمية السياسية ـ وبالتالى تنمية نظمها الأخرى وعلى رأسها نظـــام التعليم ـ التجانس الواضح فى هيكلها الاجتماعى .

ويعد نظام التعليم وسيلة الدولة فى ترجمة سياستها العامة الى واقع فى اطار من العقائد والمفاهيم والقيم الموجودة فى المجتمع وما يتعلق بها من عادات وتقاليد ، وهذا ما نستشعره من خلال مفهوم سياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية التى عرفتها المادة الأولى من وثيقة سياسة التعليم بأنها « الخطوط العامة التى تقوم عليها عملية التربية والتعليم

أداء للواجب فى تعريف الفرد بربه ودينه واقامة سلوكه على شرعه وتلبية لحاجات المجتمع وتحقيقها لأهداف الأمة ، وهى تشمل حقول التعليم ومراحله المختلفة ، والخطط والمناهج والوسائل التربوية والنظم الادارية والأجهزة القائمة على التعليم وسائر ما يتصل به (وزارة المعـــارف ، ١٣٩٤ - ١٩٧٤ ، ص ٧) .

ولا يمكن لأى فرد فى المجتمع متخصصا كان أم عاديا أن يفكر فى فصل السياسة العامة لدولة ما عن سياستها التعليمية ، يفترض فيها أن تكون عنصرا رئيسيا فى تحقيق السياسة العامة للدولة .. ولعل من أبسط الأمور - هنا - أن نشير الى أن من نتائج السياسة التعليمية ايجاد كوادر وطنية تنهض بقيادة وطنها سياسيا ليستكمل مسيرته ، ويحقق طموحاته الداخلية ومكانته الخارجية .

والأصول السياسية التى تنطلق منها واليها المملكة فى تسيير أمورها الداخلية والخارجية والتى هى محور هذا البحث أحد القوى المؤثرة فى نظام التعليم السعودى من حيث فلسفته وأهدافه بجانب قوى أخرى ، كالقوة الدينية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ومتغيرات العصر . وقد حددت المملكة الأهداف العامة لسياســـتها الداخلية كى تكون منطلقا لها فى تحديدها لأهداف سياستها الخارجية وبالتالى العمل من خلالهما على تنمية وتطوير المجتمع فى جميع قطاعاته ومجالاته ، وقد جاءت هـذه الأهداف فيما يلى :

- المحافظة على القيم الاسلامية .. وتطبيق شريعة الله وترسيخها ونشـرها .

- الدفاع عن الدين والوطن .. والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعى للبلاد .

- تكوين المواطن العامل المنتج بتوفير الروافد التى توصله لتلك المرحلة وايجاد مصدر الرزق له .. وتحديد مكافأته وفقا لعمله .

- تنمية القوى البشرية والتأكد المستمر من زيادة عرضها ورفع كفائتها لتخدم جميع القطاعات .

ـــ دفع الحركة الثقافية الى المستوى الذى يجعلها تساير التطور الذى تعيشه المملكة ٠

ـــ الاستمرار فى احداث تغيير حقيقى فى البنية الاقتصادية للبلاد بالتحول المستمر نحو تنويع القاعدة الانتاجية بالتركـــيز على الصناعة والزراعة ٠ (وزارة التخطيط ، ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥ ، ص ١٥) ٠

منطلقات الأصول السياسية لسياسة التعليم :

أولا : المنطلق الداخلى :

لم يكن تطور التعليم فى المملكة العربية السعودية وليد صدفة انما نتاج عوامل متعددة يأتى فى مقدمتها مامر بالمنطقة من أحداث سياسية طبعت آثارها على التعليم وتطوره فى المملكة العربية السعودية فمن خلال تتبعنا ورصدنا للأحداث السياسية وما مرت به المملكة من نزاعات وحروب لم تعرف الاستقرار ولا الأمن طيلة سنوات مرت قبل قيام الدولة السعودية الثالثة على يد الملك عبد العزيز رحمه الله وتوحيـــدها عام (١٣٥١هـ) والتحول الكبير فى سياسة المنطقة حيث كان هذا التوحيد نهاية للصراعات المريرة التى عانى منها شعب المملكة طويلا ، وأدى ذلك الى الاستقرار السياسى الذى اتضحت آثاره على تطور المملكة وحدوث تحول كبير وتنمية شاملة فى المجالات الاقتصادية والعمرانية والصحية والاجتماعية والتعليمية ٠

وما يهمنا فى هذا الصدد أن نربط بين الاستقرار السياسى وتطور التعليم فى المملكة والعلاقة المتبادلة بينهما من خلال استعراض الأحداث السياسية قبل توحيد المملكة وعلاقة ذلك بالتخلف العلمى وانتشار الجهل وتفشى الأمية بين شعوب المنطقة ، وما تلى ذلك بعد توحيد المملكة من تحول كبير فى المجال السياسى الذى ظهـــر عليه الاســـتقرار والمجال التعليمى الذى تطور ونما بدرجة ملحوظة ٠

(أ) قبل توحيد المملكة العربية السعودية :

الناحية السياسية : فى النصف الأول من القرن الثانى عشر الهجرى، كانت لكل منطقة فى شبه الجزيرة العربية أوضاعها السياسية الخاصة ،

فقد كانت الحجاز تابعة للدولة العثمانية من الناحية الرسمية ،لكن اشراف مكة كانوا يتمتعون بنوع كبير من الاستقلال ، خاصة فيما يتعلق بالأمور الداخلية ، وكانت أجزاء من عسير واقعة تحت نفوذ الأشراف ، بينما كانت منطقة جيزان لها حكامها المحليون ، أما المنطقة الشرقية فكانت تحت حكم زعماء قبيلة بنى خالد الذين انتزعوها من العثمانيين عام ١٠٨٠هـ ، وأما نجد فكانت مفككة سياسيا وكل بلدة من بلدانها يحكمها أمير محلى ، وكانت الحروب كثيرا ما تقوم بينهم ، وكان من بين تلك الامارات فى نجد امارة آل سعود فى الدرعية ، ففى عام ١١٧٥ هـ - ١٧٧٤هـ بدأت القوة الحقيقية لهذه الامارة حيث اتفق الأمير محمد ابن سعود مع الشيخ محمد بن عبد الوهاب على نشر المبادىء التى نادى بها الشيخ والتى من أهمها اخلاص العبادة لله وحده ، والقضاء على البدع والخرافات وتوحيد البلاد على أساس من العقيدة الصافية وتطبيق الشريعة الاسلامية .

وبذلك قامت فى المنطقة دولة جديدة تعتمد على أسس دينية وسياسية واضحة ولم ينته الربع الأول من القرن الثالث عشر الهجرى الا وقد تمكنت الدولة السعودية بدعوتها الاصلاحية من توحيد معظم مناطق شبه الجزيرة العربية ، لكن الدولة العثمانية أوعزت لحاكم مصر محمد على باشا أن يقوم بشن حملات عسكرية فتمكن من القضاء على الدولة السعودية الأولى عام ١٢٣٣هـ (العثيمين ، ١٤١١ ، ص ٩٠ ، ٩٢) ، فدبت الفوضى فى البلاد وخاصة فى منطقة نجد ثم قامت الدولة السعودية الثانية على يد الامام تركى بن عبد الله واستمرت ما يقارب (٧٠) عاما وانتهت بعد الخلاف السياسى الذى دب بين أبناء فيصل ابن تركى ، فاستولت الدولة العثمانية على المنطقة الشرقيه ، والأشراف استمروا حكاما للحجاز ، ونجد حكمها آل رشيد ، فعاد التفكك السياسى مرة أخرى ينشر ظلاله على شبه الجزيرة العربية ، حتى تمكن الملك عبد العزيز من توحيدها والقضاء على المشاكل السياسية القائمة فيها ، حيث بدأ بفتح الرياض عام (١٣١٩هـ) ومن ثم توحيدها عام (١٣٥١هـ).

الناحية التعليمية : واكب هذه الفوضى السياسية فى شبه الجزيرة

العربية تخلف كبير فى جميع مجالات الحياة بما فيها الناحية العلمية والتعليمية فقد كان التعليم فى الساحل الشرقى يتم بطريقة تقليدية حيث لم يكن مرتبطا بنظم أو تقاليد مركزية ، وكان الاقبال على التعليم فى البداية ضعيفا ، وتمثل فى الكتاتيب التى انتشرت فى المنطقة الشرقية وخاصة فى القطيف والدمام والأحساء لتعليم القرآن الكريم ثم شىء من الحساب ومبادىء القراءة والكتابة - وكان طالب العلم المتفرغ يتجه بعد تخرجه من الكتاب الى مسجد قريته أو القرية المجاورة ليجلس الى الشيخ ويتلقى الدراسة على يديه ، ومن ثم ينتقل الى عدد من المشايخ يتلقى منهم العلوم ، ومنهم من ينتقل الى مدن أخرى كمكة والمدينة والأحساء والرياض وغيرها .

أما فى الحجاز فقد ازداد عدد دور العلم وأماكن التعليم بظهور الاسلام فى غرب الجزيرة العربية ، وقد ظهرت أنواع من الكتاتيب فى الحجاز قبل توحيد المملكة كانت تعتمد بالدرجة الأولى على المساعدات الخيرية التى كان يجود بها المحسنون (السلوم ، ١٤٠٦ ، ص ١ ، ١٣).

ولم يكن هناك تنظيم دقيق للدراسة يلزم كل طالب بمنهج معين بل كل طالب موكول لرغبته وجهده . ولا يعنى ذلك انعدام المدارس النظامية وانما كانت هذه المدارس قليلة وأقيمت لأهداف خاصة ، وأهم تلك المدارس المدرسة الرشيدية فى مكة المكرمة والمدينة المنورة والأحساء (١٣٢٦هـ) ، والمدارس الهاشمية والمدرسة الصولتية فى مكة (١٢٩٢هـ) ، والمدرسة الفخرية العثمانية (١٣٩٨هـ) ، ومدارس الفلاح (١٣٢٣هـ) ، ومدرسة النجاح الليلية (١٣٥٠هـ) (الحقيل ، ١٤١٢ ، ص ١٢) .

أما فى نجد فكان التعليم ، حتى قبيل العهد السعودى ، امتدادا لمناهج التعليم السائدة فى المنطقة حيث تعتمد على الكتاتيب كمؤسسات تعليمية ، وكان يقوم بمهمة التعليم وقتئذ معلم يطلق عليه اسم (المطوع) ، وعادة ما كان من أئمة المساجد حيث يعلم تلاميذه الحروف الهجائية بالتكرار والتلقين ثم بكتابة بعض الآيات الكريمة وقراءة السور فى المصحف الشريف . وكان بعض خريجى الكتاتيب يتجهون الى حلقات الدروس فى المساجد لدراسة العلوم الدينية ومزيد من أصول الدين ، وكان

يتولى مهمة التدريس فيها قضاة البلاد وعلماؤها . أما المنطقة الشمالية فالحركة التعليمية بها كانت متأخرة نظرا لعدم استقرار سكانها فمعظمهم بدو رحل . أما المنطقة الجنوبية فكانت تعتمد فى حركتها التعليمية كذلك على الكتاتيب (السلوم ، ١٤٠٦هـ ، ص ١٦ ، ١٩) .

ونلاحظ من استعراضنا للأحوال السياسية والتعليمية فى شبه الجزيرة العربية قبل توحيد المملكة العربية السعودية أن الاضطرابات والخلافات السياسية كانت سببا وعاملا هاما من العوامل التى أدت الى تخلف الناحية العلمية وعدم تقدم الحركة التعليمية فى البلاد ، وسنلاحظ فيما سنذكره بعد قليل فيما يتعلق بالناحية السياسية والناحية التعليمية بعد توحيد المملكة الارتباط الوثيق بين وحدة الدولة سياسيا واستقرارها وبين تطور ونهضة الحركة التعليمية فيها .

(ب) بعد توحد المملكة العربية السعودية :

الناحية السياسية : صمم الملك عبد العزيز وهو فى الكويت على استعادة مجد آبائه وأجداده ، فتحرك قاصدا الرياض وعدوه الأول ابن رشيد ، وتمكن من دخولها فى الخامس من شوال سنة (١٣١٩هـ) ثم واصل فتوحاته فضم الخرج والأفلاج ووادى الدواسر (١٣٢٠هـ) ، ثم القوشم وسدير والمحمل عام (١٣٢١هـ) ، ثم فتح القصيم (١٣٢٢هـ) ثم الأحساء والمنطقة الشرقية عام ١٣٣١هـ ، ثم حائل وجبال شمر سنة (١٣٤٠هـ) ، ومنطقة عسير فى نفس العام ، وأخيرا تمكن من ضم الحجاز نهائيا سنة (١٣٤٤) ، وبعد أن هدأت الأحوال واستقرت الأمور عقد اجتماعا من كبار رجال الدولة وعلمائها ووجهائها وفكروا فى اختيار اسم موحد للدولة السعودية الجديدة ، واتفق الجميع على أن يكون اسمها (المملكة العربية السعودية) ، وصدر بذلك مرسوم ملكى يوم ٢١ جمادى الأولى سنة (١٣٥١هـ - ١٩٣٢م) . فبدأ عهد جديد للدولة السعودية وشعبها ، وفرغ الملك عبد العزيز للاهتمام بتثبيت دعائم الدولة فعمل على تقوية مركزه الدولى بعقد معاهدات مع الدول الأوربية وبخاصة انجلترا التى عقدت معها معاهدة عام (١٣٤٦هـ) ، كما تعاهد مع فرنسا (١٣٥٠هـ) وايطاليا (١٤٥٢هـ) وكثير من الدول العربية والاسلامية (محمود وآخرون ، د.ت) .

أما على النطاق المحلى ، فقد عمل الملك عبد العزيز على توطيد دعائم الأمن الشامل فى البلاد بتطبيق حدود الاسلام والقضاء على المشاكل بين القبائل وتوحيد الامارات تمهيدا لنجاح الجهود التنموية الشاملة فى البلاد التى لايمكن أن تحقق النجاح بدون أن تستظل بنظام سياسى يسود فيه الاستقرار والطمأنينة ، فتطورت البلاد وازدهرت ، وكان من أهم الأنظمة التى لقيت الكثير من العناية والتطوير ، النظام التعليمى فى البلاد ، وهذ ما سنلاحظه من خلال تتبع سريع لتطور التعليم ونموه بعد توحيد المملكة العربيةالسعودية ونموها السياسى حتى يومنا الحاضر.

الناحية التعليمية : فى ظل الاستقرار السياسى الذى عاشته المملكة العربية السعودية منذ توحيدها حتى اليوم تكون المناخ الملائم لاستمرار تقدم عجلة التنمية وتطورها ، واذا خصصنا حديثنا للجانب التعليمى فسيكون من العسير علينا تتبع مراحل تطوره بدقة الا أننا سنحاول التركيز على أهم معالم هذا التطور .

ففى الأيام الأولى من دخول الملك عبد العزيز مكة المكرمة تم أول اجتماع تعليمى فى تاريخ المملكة حينما دعا الملك عبد العزيز فى جمادى الأولى من عام (١٣٤٣هـ) العلماء فى مكة الى الاجتماع وحثهم على نشر العلم والتعليم وتنظيم التوسع فيه ، وقد تأكد هذا الاهتمام المبكر بالتعليم بانشاء مديرية المعارف العامة الذى تم بتاريخ ١٣٤٤/٩/١هـ وانشائها سبق صدور التعليمات الأساسية التى صدرت فى ١٣٤٥/٢/٢١هـ، وهى التعليمات التى وضعت نظام الحكم والادارة واختارت نظام المديريات المتخصصة للنهوض بمختلف فروع الخدمات والانتاج ، وقد كان تأسيس مديرية المعارف العامة هو بداية الزحف التعليمى الذى شمل مراحل التعليم وأنواعه (السلوم ، ١٤٠٦هـ ، ص ١٢ ، ١٣) .

ولما كان الملك عبد العزيز على علم تام بأهمية التعليم لشعبه ، لذا أخذ على عاتقه ضرورة توفيره مع العمل بصورة مستمرة وقوية على دعمه ، وقد تم ذلك عبر مراحل تعليمية متعددة ارتكزت على أربعة مبادىء هامة وهى : -

١ ـ مبدأ تعميم المدارس الرسمية (الحكومية) فى المدن والقرى.
٢ ـ مبدأ اقامة المدارس الدينية فى أماكن توطين البادية والقبائل وكذلك فى المدن .
٣ ـ مبدأ اتاحة انشاء المدارس الخاصة .
٤ ـ تشجيع ارسال البعثات التعليمية (الطلاب) الى خارج المملكة لتلقى العلوم الحديثة فى مختلف دول العـــالم العـــربى بل والاوربى (العمرى وهاشم ، ١٩٩٢ ، ص ١٤٥ ، ١٤٦) .

وقد بلغ عدد المدارس التى فتحت فى عهد الملك عبد العزيز نحو (٣١٢) مدرسة ابتدائية حكومية و (١٤) مدرسة ابتدائية أهلية و (١١) مدرسة ثانوية حكومية و (٤) مدارس ثانوية أهلية ومدرسة واحدة مهنية وثمانية معاهد لاعداد المعلمين ، وكلية للمعلمين وكلية الشريعة وست مدارس لتعليم اللغة الانجليزية ومدرسة مسـائية واحـــدة لتعليم الآلة الكاتبة . ثم تحولت مديرية المعارف الى وزارة فى ١٨ ربيع الثانى عام (١٣٧٣هـ) ، وأوكلت الى سمو الأمير فهد بن عبد العزيز (خادم الحرمين الشريفين) ، وبجانب الوزارة قامت الادارة العامة للمعاهد العلمية عام (١٣٧٠هـ) ثم الرئاسة العامة لتعليم البنات عام (١٣٨٠هـ) ، وانشأت وزارة التعليم العالى عام (١٣٩٥هـ) ، والمؤسسة العامة للتعليم الفنى والتدريب المهنى عام (١٤٠١هـ) ، ثم بدأت وزارات أخـــرى وجهات حكومية وأهلية تساهم فى الاشراف على بعض أنواع التعـــليم كالدفاع والداخلية والحرس الوطنى والصحة ، وأصبحت النهضة التعليمية الشاملة فى جميع مراحل التعليم من أبرز ما حققته المملـــكة فى ميادين النمو والتطور فى العصر الحديث .

فمنذ توحيد المملكة العربية السعودية أصبح التعليم فى المملـــكة وظيفة أساسية من وظائف الدولة وواجبا كبـــيرا من واجباتها تلقـــاء مواطنيها . ولم تعد المناهج وخطط الدراسة والكتب الدراسة توضع فى معزل عن اشراف الدولة وتجيهها ، بل غدت الدولة تدبر أمور التعليم وشؤون الثقافة ادارة مركزية تستهدف من ورائها تحقيق أغراضها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقضاء على أى شائبة قد تضر انسياسة العامة للدولة والتى أساسها الاسلام وتعاليمه .

ومن ثم فالدولة هى التى ترسم سياسة التعليم وهى التى تحـــدد أهدافه وأغراضه ، وهى التى تدير الامتحانات العامة وتمنح الشهادات الدراسية ، فضلا عن أنها هى التى تضع المناهج الدراسية وتقرر الكتب المدرسية ، وهى التى تجيز فتح المدارس الأهلية وتشرف عليها . وهى التى تنفق على التعليم وتشرف عليه ، كما أنهـــا هى التى تشرف على اعداد المعلمين العاملين فى مدارسها وفى المدارس الأهلية (مصطلح ، ١٤٠٢ ، ص ٢٩) .

وتمارس الدولة سلطتها على التعليم من خلال اللجنة العليا لسياسة التعليم التى تملك حق رسم السياسات التعليمية وتتكون من صاحب السمو الملكى النائب الثانى لرئيس مجلس الوزراء رئيسا بالنيابة عن خادم الحرمين الشريفين ملك المملكة العربية السعودية رئيس مجلس الوزراء، ووزير العمل والشؤون الاجتماعية ، ووزير الاعلام ، والرئيس العـــام لتعليم البنات ، وزير الحج والاوقاف ، وتمتلك هذه اللجنة صلاحيات مجلس الوزراء الخاصة بقضايا التربية والتعليم . وهى تقـــوم بوضع السياسات الخاصة بالتعليم من جوانبه المختلفة واقتراح التعديلات الطارئة أو الدائمة فى البنية التعليمية بالمملكة .

وفيما يلى أهم مسئوليات اللجنة العليا لسياسة التعليم :

١ - رسم السياسة التعليمية العامة للدولة بمختلف جهاتها ومناطقها

٢ - اقرار الخطط التعليمية وأنظمتها العامة .

٣ - اقرار مشروعات الخطط التربوية الطويلة والمتوسطة والقصيرة فى ضوء خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٤ - التنسيق بين مراحـــل التعليم المختلفة والقطاعات التعليمية المتنوعة للحصول على أكبر عائد من التعليم لأبناء المملكة .

٥ - اقرار سياسة محو الأمية وتعليم الـــكبار المقترحة من قبـــل المؤسسات التربوية فى المملكة .

٦ - اقرار الاجراءات المتخذة من قبل المؤسسات التعليمية لتطوير الخطط والمناهج الدراسية بما يحقق أهدافها وأهداف المرحلة التعليمية والمجتمع السعودى الناهض .

٧ ـ اقرار سياسة القبول لمختلف مراحل التعليم المقترحة من قبل المسئولين فى أجهزة التعليم المتعددة فى المملكة ٠

٨ ـ اتخاذ القرارات التربوية التى تواجه التعليم فى المملكة ٠

٩ ـ توزيع الخدمات التعليمية على جميع أنحاء المملكة فى ضوء سياسة الدولة وخطتها لتعميم التعليم لجميع المواطنين ٠

١٠ ـ اقرار لوائح الامتحانات المعدة من قبل المؤسسات التعليمية فى المملكة ٠ (الحقيل ، ١٤٠٣هـ ، ص ١١٣) ٠

وفى سنة (١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م) وضع المجلس وثيقة تربوية هامة تبنتها الدولة وحددت طبيعة النظام التربوى السعودى وتوجهاته السياسية والاجتماعية وقد سميت هذه الوثيقة (سياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية) ، وهى تعتبر اعلانا رسميا من الدولة يفصل الأسس والمبادىء التى يرتكز عليها مسار البناء التعليمى والدور المنوط بالتعليم من رعاية النشء واعدادهم لحياة ، وبموجب هذه الوثيقة أخـــذت الدولة على عاتقها مسئوولیات محددة نحو التعليم (رضا ، ١٩٩٠ ، ص ٩٢ ، ٩٣)٠

أما النواة الأولى لسياسة التعليم فى المملكة فقد تضمنتها التعليمات الأساسية (للمملكة الحجازية) التى صدرت عام (١٣٤٥هـ ـ ١٩٢٦م)، ففى تلك التعليمات نجد أول تعريف لأمور المعارف فى نص المادة (٢٣) الذى جاء فيه أن أمور المعارف والصنايع وافتتاح المكاتب والمدارس وحماية المعاهد العلمية مع فرض الدقة والاعتناء بأصول الدين الحنيف فى كافة المملكة الحجازية ٠٠ وهذا التعريف المبكر لأمور المعارف تطور ليصبح (سياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية) التى تحدثنا عنها آنفا ٠

وهذا الاهتمام البالغ الذى أولته الدولة بالتعليم باعتباره مفتاحا للتقدم والازدهار يتمثل فيما قاله الفيصل رحمه الله « أن بلادنا شأنها شأن جميع البلاد الآخذة فى النمو ، لها مشكلاتها ، وأن مشكلتنا هى نضوب مواردنا الانسانية ٠ وليست هذه بالمشكلة اليسيرة ذلك أن انشاء مصنع أسهل من تكاليف أناس مؤهلين بادارته ،وكذلك فان تكوين القادرين على القيادة والادارة يتطلب وقتا ٠٠ وليس مهما أن نبنى معاهد ولا أن

نحتفل بافتتاح المعاهد وأن نحقق آمال أمتنا فينا وأن نجد بين أبنائنا الطموحين من يسعون الى مستقبل زاهر بكل ما أوتو من قوة وتفان فى سبيل خدمة دينهم ووطنهم » . وقوله « سوف نواصل حفر الآبار بحثا عن المياه والزيت ولكن أهم الآبار هى بئر المعرفة » (مصلح ، ١٤٠٢ هـ ص ٦١) .

ولقد هيأ الاستقرار السياسى فى المملكة العربية السعودية الجو الملائم لايجاد تخطيط شامل لجوانب التنمية فيها فبدأ ذلك بخطة التنمية الأولى عام (١٣٩٠هـ) ، ولا غرابة أن يتزامن ذلك مع صدور وثيقه سياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية ، لأن التعليم جزء هام وجانب أساسى من جوانب التنمية الشاملة وأحد الوسائل المحققة للسبل المؤدية الى نجاح خطط التنمية فى البلاد ، فالسياسة التعليمية هى جزء أساسى من السياسة العامة للدولة وتسير وفق التخطيط المفصل لها . وعند استعراضنا لمواد سياسة التعليم نجد الكثير منها يركز ويرتبط بالأهداف التنموية للمملكة ، كما تنص المادة (٨) على ذلك « فرص النمو مهيأة أمام الطالب للمساهمة فى تنمية المجتمع الذى يعيش فيه ومن ثم الافادة من هذه التنمية التى شارك فيها .. ، والمادة (٣٣) التى تنص على « تربية المواطن المؤمن ليكون لبنة صالحة فى بناء أمته ويشعر بمسئوليته لخدمة بلاده والدفاع عنها » ، والمادة (٣٤) « تزويد الطالب بالقدر المناسب من المعلومات الثقافية والخبرات المختلفة التى تجعل منه عضوا عاملا فى المجتمع » (وزارة المعارف ، ١٣٩٤ - ١٩٧٤) .

ثانيا : المجال الخارجى :

كما لاحظنا سابقا ارتبطت سياسة التعليم فى المملكة بسياسة الدولة الداخلية واتخذت منها أصلا اعتمدت عليه فى صياغة بعض أسسها وأهدافها ، كذلك فالسياسة الخارجية للمملكة لا تخرج عن الأصل السياسى كأحد الأصول التى قامت عليها وصيغت فى ضوئها أهداف وغايات سياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية ، وذلك من كون المملكة دولة اسلامية ودولة عربية ودولة خليجية ودولة عالمية ، وهذا ما نود أن نؤكد عليه فى السطور التالية :

المملكة كدولة اسلامية (المنطلق الاسلامى) :

كان للمملكة العربية السعودية فى المجال الاسلامى دور الريادة ولايزال هذا الدور يتعاظم يوما بعد يوم ، فالدولة تحمى الحرمين الشرفين وتستقبل ملايين حجاج بيت الله الحرام والتى أشرقت فيها أنوار الرسالة المحمدية لابد من أن تجمع من حولها الدول الاسلامية ومتابعة السير على هداها وسط عالم غرق فى متاهات المادة فابتعد عن القيم والمثل ، فانشأت الأمانة العامة للمؤتمر الاسلامى التى اتخذت المملكة مقرا لها حيث يتجه الجميع بأفئدتهم الى مكة المكرمة والمدينة المنورة ، كما أوجدت رابطة العالم الاسلامى فى مكة المكرمة بدعم ورعاية منها (السلوم ، ١٤١١ ، ص ١١٣) . وكانت بداية رابطة الدعوة الى تضامن اسلامى قد انطلقت من هذه البلاد على لسان مؤسسها الملك عبد العزيز ، وتجددت الدعوة فى عهد الفيصل حتى تحقق أول تجمع لقادة العالم الاسلامى فى مكة المكرمة ثم اقامة أول مؤتمر اسلامى فى الرباط (١٣٨٩هـ) .

وتعد قضايا العفيدة الاسلامية من أبرز القضايا التى تحتل أولوية فى الاهتمام لدى صانعى القرار فى المملكة ، وقد وضح ذلك من خلال استراتيجيات السياسة الخارجية حيث أشارت الى « ترسية دعائم الشريعة الاسلامية والحفاظ عليها » ، وعلى صعيد آخر السعى الى « تنمية الروابط بين دول وشعوب العالم الاسلامى .. » .

وهذا الترابط الذى تسعى اليه المملكة جاء موافقا لما جاء به القرآن الكريم : قال الله تعالى « كنتم خير أمة أخرجت للناس » . وهذه الأمة تمثل الآن نسبة ١٠٠٪ من عضوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية ، وحوالى ٥٢٪ من منظمة الوحدة الافريقية و ٣٢ من منظمة الأمم المتحدة ، و ٢٨ من حركة عدم الانحياز ، وليس هذا فحسب،بل أن هناك من المسلمين فى كثير من الدولحتى فى الاتحاد السوفيتى (سابقا) والولايات المتحدة الأمريكية - القوتين العظميين - ولا يخلو بلد واحد من المسلمين فى شتى انحاء المعمورة (خليل ، ١٨٦، ص ٣٠٤) .

وقد عبر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العـــزيز آل سعود عن أهمية المنطلق الاسلامى بالنسبة للمملكة وما يمثله لها بقوله « .. انطلقت من هذه الديار المقدسة دعوة التضامن الاسلامى من المملكة العربية السعودية ، فثار ضدها من فى الشرق والغرب ، وحاولوا وأد الفكرة فى مهدها ، ولكن عزيمة المخلصين من قادة المســلمين مكنتنا فأنشأنا منظمة المؤتمر الاسلامى والمؤسسات والهيئات التى تنبثق منها أو تعمل لتحقيق أهدافها ، وهذه هى الدائرة التى نمارس الآن نشاطنا الاسلامى داخلها ، وهى لا تقل أهمية أو قوة عن دائرة الامة العربية . فالاسلام عزنا والمسلمون سندنا وعمقنا الاستراتيجى (خليل ، ١٩٨٦ ، ٣٠٨) .

وعلى ضوء المسلمات التى أكدت على موقع المنطلق الاسلامى فى سياستها فان النتيجة الطبيعيةهىالتأثير القوى لهذا المنطلقعلى جميعنظم المملكة ونظام التعليم أحد هذه النظم الذى تأثر بصورة رئيسية ومباشرة . ويعد أهم ما تحرص عليه فلسفة التعليم فى المملكة ، غرس العقيـــدة الاسلامية ونشرها بين النشء وفهم الاسلام فهما صحيحا ، وتنشئة الأجيال على الأسس الدينية ، وتزويدهم بالقيم والمثل العليا ، واكسابهم المعارف والمهارات المختلفة ، وتنمية اتجاهاتهم السلوكية نحو الولاء الصادق لله سبحانه وتعالى ثم للوطن وولاة الأمر . وينعكس تأثير المنطلق الاسلامى على نظام التعليم فى المملكة فى الاستمرار الجاد والدؤوب فى بناء تعليم اسلامى يسير وفق برامج عصرية متطورة تتمشى مع روح العصر الحديث فى ضوء ما تسمح به الشريعة الاسلامية ، كما ينعـــكس أيضا فى تطبيق التوصيات التى تتخذها المؤتمرات الاسلامية التربوية من خلال المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الايسيكو) وغيرها من المؤتمـــرات المختلفة فيما يختص بالتعليم باعتبار أن المملكة العربية السعودية رائدة الدول الاسلامية .

وقد نصت معظم مواد سياسة التعليم على ابراز مفـــومات الأمة الاسلامية فى أنحاء العالم ودعم التضامن الاسلامى وتعاضد المسلمين لدرء الأخطار عنهم وتنشيط وسائل الدعوة الى الاسلام وهذا واجب حتمى

على أى دولة اسلامية وأى فرد مسلم أينما كانوا . كما نصت على تحقيق شخصية المملكة كدولة اسلامية وذلك بابراز خصائصها ومزاياها المتعددة كاتخاذها الاسلام عقيدة وعبادة وشريعة ودستور حياة وقيامها على حراسة مقدسات الاسلام وحفاظها على مهبط الوحى واستشعار مسئولياتها العظيمة فى قيادة البشرية بالاسلام وهدايتها الى الخير

المملكة كدولة عربية (المنطلق العربى) :

المملكة العربية السعودية هى أرض العرب ومهدهم ونبع أصالتهم ، فهى مع سائر الجزيرة العربية كما قال الملك فيصل « قلب العروبة النابض ومهد الحضارة التى جمعت العرب حول قيمها الروحية ووحدت مشاعر أبناء الأمة العربية وآمالهم ، فان العربى مهما اختلفت ألوانه يرجع بأصوله الى شبه الجزيرة العربية » (مصلح ، ١٤٠٢ ، ص ٤١) . فقد كان للمملكة منذ تأسيسها دور بارز فى جميع القضايا العربية المشتركة . وكان لموقف الفيصل بحظر النفط عن الدول المؤيدة لاسرائيل أبان حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣م الأثر الواضح على السياسة العربية والعالمية . فلقد أظهر هذا الموقف الذى استهدف تحقيق التوازن فى التعامل بين العرب واسرائيل حقائق جديدة بدأت تطغى ببصماتها ضمن منطوق حقائق العصر الحاضر ، وبذلك تغير الكثير من المعادلات وبرزت عوامل مستجدة فرضت نفسها على كل تحرك سياسى واقتصادى وأصبحت القضية العربية والحق العربى النواة التى تدور حولها كل التحركات الدولية والمواقف العالمية فى المجالين السياسى والاقتصادى (السلوم ، ١٤١١ ، ص ١١٢) ، كما أن المملكة العربية السعودية كانت احدى الدول التى ساهمت فى تأسيس جامعة الدول العربية وهى عضو ثابت فى جميع التجمعات العربية وعلى جميع المستويات وفى مختلف المجالات .

فقد كانت المملكة أحد الدول العربية السبع التى وقعت ميثاق جامعة الدول العربية الذى أقرته الجامعة فى القاهرة فى ٢٢ مارس عام(١٩٤٥م) والذى ينص على توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها من جميع نواحيها السياسية

والاقتصادية والثقافية والاجتماعية (محمود وآخرون، د.ت ، ص١٧٥) .

وتتفاعل السياسة السعودية مع المجموعة العربية على أساس أنها جزء من العالم العربى ، وأن ما يؤثر على أمن وسلامة أى قطر من هذه الأقطار يؤثر عليها ويمس مصالحها . وبدافع من هذا الاحساس عملت المملكة العربية السعودية مع مجموعة من الدول العربية على انشاء جامعة الدول العربية كاطار للتفاهم والحوار ، وأبدت حماسا ملحوظا لتأييد قرارات الجامعة العربية والدفاع عن حقوق العرب من خلال هذا الاطار.

ومع أن الجامعة العربية قد تعرضت لعدة أزمات أثرت على قدرتها على الحركة الا أن ذلك لم يمنع المملكة العربية السعودية من التفاعل مع الواقع العربى بطرق ووسائل مختلفة (القباع ، ١٩٨٦ ، ص ١٠٩ ، ١١٠) .

وقد كان للتأكيد الاسلامى المستمر من المملكة فى سياستها الخارجية مجال للتشكيك من بعض المغرضين فى قومية المملكة العربيه ، ولكن هذا التأكيد الاسلامى من قبل المملكة لا يعنى التقليل من شأن القومية العربية بل انه يقويه ، وقد رد الأمير سعود الفيصل فى معرض اجابته عن التساؤلات التى آثارها البعض محاولين النيل من تمسك المملكة بضرورة التضامن الاسلامى حيث قال سموه أن « القومى العربى لا يمكن أن يعيش العربية المتكاملة بمعزل عن التراث الاسلامى ، كما أن العربى المسلم عليه أن يتذكر كيف أن التلاحم العربى تاريخيا كان وراء ازدهار الحضارة وأن وحدة العرب اذا ما تحققت فلابد أن تكون سندا للتضامن الاسلامى ومنطلقا لاحياء القيم والمثل التى قامت عليها الحضارة العربية الاسلامية» (الفيصل ، ١٩٨٦ ، ١٣٢) .

وقد أكدت ذلك احدى استراتيجيات السياسة الخارجية السعودية اذ أشارت الى (تنمية الروابط بين دول وشعوب العالم الاسلامى ، وتوظيف هذه الروابط لخدمة القضايا العربية) .

ومن ذلك يتضح أن سياسة المملكة العربية السعودية فى علاقتها مع الدول العربية اتخذت الطابع المؤدى الى ايجاد التكامل والتضامن العربى

وتوحيد الصف وجمع الكلمة وجعل ذلك نواة وبداية لايجاد تكامل اسلامى أشمل مع باقى الدول الاسلامية ، وقد انعـــكس هـــذا فى تأثر النظام التعليمى السعودى بالمعاهدات الثقافية العربية ، وتطبيق ما يتخـــذ من قرارات وتوصيات فى مؤتمرات وزراء التربية العرب تخص تنظيم التعليم وتطوير بنيته أو تخطيط برامجه أو ادخال طـــرق تدريس حديثة أو وسائل تقويم متطورة · ولعل لعضوية المملكة فى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليكسو) تأثير آخر قوى على تطور التعليم بها لما تمثله هذه العضوية من مشاركات وتبادل الآراء والأفكار بين الدول العربية والمملكة مما يترك أثره على نظام التعلم · طبع أثره ذلك على الكثير من مواد وبنود وثيقة سياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية سعيا لتحقيق انتماء الفرد السعودى الى أمته العربية والاسلامية ·

المملكة كدولة خليجية (المنطلق الخليجى) :

يشكل الخليج العربى محور اهتمام خاص بالنسبة للمملكة العربية السعودية ، ولعل مصدر هذا الاهتمام ناتج عن العوامل التالية :

(أ) ان المملكة العربية السعودية تعتبر دولة خليجية ، وليس من مصلحتها الاستراتيجية أن تتأثر هذه المنطقة بأية هزات أو قلاقل تعكر أمنها أو تخل بسلامة دولها ·

(ب) ان الروابط العائلية بين الأسر الحاكمة فى هـــذه المنطقة والصلات التاريخية بين حكوماتها تفرض تلاحم هذه الأنظمة وتعاضدها فى مواجهة الأخطار الخارجية ·

(جـ) ان الثروة النفطية التى تختزنها بلدان الخليج العربية تشكل عامل جذب واغراء بالنسبة للكثير من الطامعين والحاســـدين مما يحتم تنسيقا على أعلى المستويات للدفاع عن هذه الثروة وتسخيرها لأغراض التنمية ·

وتلك العوامل ، بالاضافة الى وحدة اللغة ووحدة الدين ، تمثل المصير المشترك للمملكة ، مما يؤكد أن ما يجمع بين هذه الدول هو أكبر بكثير مما يفرقها (القباع ، ١٩٨٦ ، ص ١٠٧ ، ١٠٩) ·

وعلى ضوء هذه العوامل ، فان سياسة المملكة العربية السعودية تجاه هذا المنطلق والذى يمثل العمق الاقليمى لها هـــو التأكيد على مبـــدأ الاستقرار لها وللمنطقة كلها ، وتنظر المملكة الى أن تحقيق هذا المبدأ هو مسؤولية أبناء الخليج ٠

وكان للمملـــكة دور مهم ورئيس فى اقامة مجلس التعـــاون لدول الخليج العربية ، والذى يضم كلا من المملكة العربية السعودية ، الامارات العربية المتحدة ، دولة الكويت ، سلطنة عمان،دولة قطر ودولة البحرين٠ وقد اتخذ من الرياض عاصمة المملكة مقرا له منذ انشائه عام (١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م) ، وأصبحت عضوا عاملا فعالا فى تحقيق أهـــدافه ومهامه ٠ ويعد عاملا الاستقرار والأمن هما من أهم أهداف ومهام مجلس التعاون لدول الخليج العربية باعتبارهما المفتـــاح الرئيسى والأساسى لأية تنمية حقيقية ، وعلى ذلك فان قضية الاستقرار فى منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية تعد من القضايا التى تحتل الأولوية فى الاهتمام لدى صانعى القرار فى المملكة العربية السعودية ، وقد برز ذلك فى احدى استراتيجيات السياسة الخارجية اذ أكدت على « العمل من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية للحفاظ على الأمن والاســـتقرار فى المنطقة وتعـــزيز الاتجاهات التكاملية بين دول المجلس» (القباع ، ١٩٨٦ ، ص ١٦٨)٠

ويمثل التعاون بين المملكة ودول الخليج على مستوى جميع المجالات وليست السياسة فقط أهمية كبيرة تسعى المملكة الى تدعيمها والتأكيـــد عليها ٠ ويتضح ذلك من خلال الأهداف الرئيسية لخطط التنمية حيث يشير واحد من أهدافها الى العمل على تحقيق التكامل الاقتصادى والاجتماعى بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية » (وزارة التخطيط ، ١٤٠٥/١٩٨٥ ، ص ٨٨) ٠

وهذا التكامل الذى تسعى اليه المملـــكة بينها وبين دول مجلس التعاون لدول الخليج جاء نتيجة لقوة الترابط بينها وبين جميع هـــذه الدول فى أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ومطالب التنمية ، ويمكن أن نشير الى أهم خصائص المجتمع الخليجى العربى على ضوء هذا الترابط فيما يلى :

ـــ أنه مجتمع اسلامى يؤمن بالاسلام دينا وعقيدة ومنهج حياة ٠

ـــ يكون مجتمع الخليج جزءا حيويا من الوطن العربى ، وتتمثل فيه كل العادات والتقاليد وأساليب الحياة العربية ٠

ـــ ولمجتمع الخليج ظروف خاصة تتلخص بوجه عام فيما يلى :

ـــ طبيعة التكوين السكانى من حيث الحجم والتأثر بالهجرات ٠

ـــ ارتفاع مستوى الدخل القومى ومستوى الدخل الفردى ، وأثر ذلك على شخصية المواطن الخليجى ومستوى معيشته ٠

ـــ انطلاقه نحو التطور والتحديث السريعين فى مجالات التنظيم والادارة والخدمات ٠

ـــ يتميز المجتمع الخليجى بالانفتاح على العالم وحضاراته المختلفة مما أكسبه قدرا من المرونة وجعـــله أكثر عرضة للتأثر بما تحمـــله اليه الثقافات الاخرى من ايجابيات وسلبيات ٠

ـــ يعانى المجتمع الخليجى من قلة الأيدى العاملة التى يحتاجها لتنفيذ خططه التنموية وتزايد حاجته لاعداد الشباب الخليجى للقيـــام بدورهم فى مجالات العمل والتنمية المتنوعة على اختلاف مستوياتها ٠

ـــ أن الوضع الجغرافى المتميز لمنطقة الخليج وكونها مصـــدرا أساسيا للنفط فى العالم اكسب المنطقة أهمية استراتيجية بالغة وجعلها أكثر عرضة للتحديات والأطماع ٠ (مكتب التربية العـــربى لدول الخليج ، ١٩٨٣ ، ص ١٦ ، ١٧) ٠

وعلى ذلك ومما هو مؤكد أن سياسة التعليم فى المملكة ، كجزء من السياسة العامة للدولة وباعتبار التعليم نظاما مفتوحا يؤثر ويتأثر بما حوله من معطيات ، قد تأثرت فى استراتيجياتها وخططها بهذا الترابط القوى والذى اتضح من خلال تلك الخصـائص التى تمـــيز المجتمع الخليجى العربى ككل ٠

ويمكن الوقوف على الأهداف النربوية المشتقة من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ومطالب التنمية فى دول الخليج العربى حتى نتأكد من مدى أهمية هذا العمق الاقليمى ، على التعليم فى المملكة العربية السعودية، حيث جاءت الأهداف كما يلى :

١ - معرفة العوامل التى تجمع دول المنطقة فى اطار واحـــد مع تأكيد ربط ذلك بالمنظور العربى والاسلامى والعالمى .

٢ - ادراك خصائص ثقافة المجتمع مع التأكيد على القيم والعادات العربية الاسلامية الأصيلة والحرص على المحافظة عليها .

٣ - نمو المعارف والمهارات والاتجاهات التى تساعد الأفراد على للتعرف على خصـــائص بيئتهم الطبيعية وامكاناتها وكيفية استثمارها وتنميتها والمحافظة عليها .

٤ نمو الوعى بأسباب تلوث البيئة والنتائج المترتبة عليها والعمل على صيانة البيئة والمحافظة عليها .

٥ - معرفة الخصائص السكانية لدول المنطقـــة من حيث التوزيع والكثافة والعمالة وما يترتب عليها من نتائج فى حياة المواطنين .

٦ - معرفة ما يواجه المجتمع الخليجى فى الوقـــت الحاضر من مشكلات وتحديات وأطماع دولية وأساليب مواجهتها بتحقيق نمو الفرد فيما يلى :

(أ) اكتساب الاتجاهات المناسبة نحو العمل والانتاج والتدريب على مهاراته والوصول به الى الاتقان .

(ب) الاتجاهات المناسبة لدى المواطنين من أبناء الخليج العربى للاعتزاز بانتمائهم العربى والاسلامى .

(جـ) القيم الخلقية وأنماط السلوك اللازمة لتكوين المواطن القادر على التعاون وبذل الجهد وتحمل المسؤولية .

٧ - ادراك الفرد لحقوقه وواجباته كمواطن وما يتصل بذلك من وعى والتزام بالقوانين ، مما يحقق نمو الفرد فيما يلى :

(أ) السلوك الاقتصادى السليم الذى يؤدى الى ترشـــيد كل من الاستثمار والاستهلاك والمحافظة على الموارد وتنميتها .

(ب) الاتجاهات المناسبة لدى مواطنى المنطقة نحو التفاهم والتعاون الدولى القائم على العدل .

(جـ) الوعى بأهمية التعـــاون والتكافل والتكامل على جميـــع المستويات الخليجية والعربية والاسلامية والعالمية .

٨ - تحقيق كفاية الأفراد عن طريق اكتساب الناشـــئة للمعـــارف والمعلومات والمهارات والاتجاهات اللازمة لاستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة من أجل الافادة منها للوفاء باحتياجات التنمية لتطوير المجتمع وتقـــدمه .

٩ - احترام الملكية الفردية والملكية العامة لأهميتها فى تحقيق أمن الفرد وتقدم مجتمعه (مكتب التربية العربى لدول الخليج ، ١٩٨٣ ، ص ١٧ ، ١٨) .

المملكة كدولة عالمية (المنطلق الدولى) :

تعتمد سياسة المملكة الخارجية على التعاون مع المجتمع الدولى لمـا هو فى صالح شعوب هذه الدول ويظهـــر ذلك من خـــلال استراتيجيتها الوطنية النابعة من حرصها على تبادل المنفعة حيث تشير الى « أن يكون التعامل مع المجتمع الدولى من خلال مبدأ وحدة المصالح المشتركة ».

وباعتبار أن المملكة دولة بترولية ، تحتـــل الصـــدارة فى الموقع الاقتصادى المؤثر فى توجهات الدول الصناعية الكبرى ، فقد وجهت هذه الطاقة توجيها متـــزنا بحيث أبقت على المصالح المشـــتركة بين المنتج والمستهلك .

ولاشك أن لسياسة الاتزان والاعتدال التى تتبعها المملكة والتى تبت للمراقبين خلال المستجدات الدولية المتتالية مدى نجاحها ، دورا كبيرا فى تدعيم مكانة المملكة وجعلها تظهر بصورة الدولة المعتدلة ، مما ترتب على ذلك الثقة فيهاوالنظر اليها على أنها قادرة على لعب دور مفيد وفعـــال للعالم بأسره .

وقد اختطت المملكة منهجا سلوكيا مميزا ارتضت به ولم تحد عنه ، وابتعدت عن أساليب التعميم المفضى الى الغموض والالتواء لا سيما وأنها ليست فى حاجة الى هذا النمط من الأساليب لما تمتاز به من توحد سكانى

فى الدين واللغة والتاريخ والعادات والتقاليد ، (خليل ، ١٩٨٦ ، ص ٢٩٣ ، ٢٩٤) وبحكم انتمائها الى منظمة الأمم المتحدة ، كعضو مؤسس منذ عام ١٩٤٥ ، فان المملكة العربية السعودية تعتبر نفسها جـــزءا من المجتمع الدولى وعنصرا فاعـــلا فى مداولاته وتطلعاته ، ولأن أهـــداف المجتمع الدولى (ممثلة فى ميثاق الأمم المتحـــــدة) تسعى الى تحقيق السلام والأمن الدوليين وحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية وتنمية الرفاه لجميع الشعوب ، فان المملكة العربية السعودية تشارك هذا المجتمع ايمانه بهذه المبادىء وتحرص على تطبيقها بشكل يحقق العدالة للجميع (القباع ، ١٩٨٦ ، ص ١١٢) .

وتظهر هذه المبادىء الواضحة والقوية من خلال تأكيد الفيصـــل عليها بقوله « اننا نؤيد ميثاق الأمم المتحدة ومقررات مؤتمر باندونغ ودول عدم الانحياز ، ونسعى بكل ما أوتينا من قوة الى ان يسود العالم سلام عادل وحرية وطمأنينة دائمة (عسه ، ١٣٩٢ ، ص ١٤) .

يتضح من ذلك مدى حرص المملكة العربيبة السعودية فى سياستها الدولية أن تكون مبنية على الأخاء والسلام والمنفعة المتبادلة بما لا يضر مصالحها ولا يمس عقيدتها الاسلامية ، فالمملكة تسعى للعمل على تطوير علاقتها بغيرها من الشعوب الأخرى بروح الاســـــلام وتعاليمه ، كونه الأساس الرئيسى لسياستها العامة ، وكذلك المنطلق الأول فى سياستها الخارجية ، حيث أكدت فى احدى استراتيجيات هـــذه السياسة على « ترسية دعائم الشريعة الاسلامية والحفاظ عليها » .

تلك هى معالم سياسة المملكة من المنطلق العالمى ، ولاشك أنهـــا أخذت بعين الاعتبار عند رسم سياسة التعليم انطـــــلاقا من أن سياسة التعلم « .. جزء أساسى من السياسة العامة للدولة ..»

وباعتبار أن الدولة عضو فعال فى المنظمات والهيئـــات التربوية العالمية ، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ، مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية فى البلاد العربية ومكتب التربية الدولى .

ومن خلال الاطلاع على سياسة التعليم فى المملكة يتضح أنها تهدف

الى بناء الدولة على تعليم اسلامى يسـير وفق برامج عصرية متطورة تتمشى مع روح العصر الحديث وهـذا بضرورة الانتفاع بجميع أنواع المعارف الانسانية الناقصة وبخاصة التكنولوجيا العـربية فى التصنيع والتعمير والزراعة وغيرها ، ولابد من التفاعل الواعى مع التطورات العالمية فى الثقافة والآداب بتتبعها والمشاركة فيها وتوجيهها بما يعود على المجتمع والانسانية بالخير والتقدم (عيسى ، ١٣٩٩).

ويتماشى هذا الهدف مع القضايا التى تحتل الأولوية فى الاهتمام لدى صانعى القرار فى المملكة حيث من أهمها :

- قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- قضايا التقدم وسبل نقل التقنية الحديثة .
- تحقيق الرخاء وتوفير سبل المعيشة المريحة لأفراد المجتمع .

وفى ضوء سياسة المملكة العالمية ، وباعتبارها جـزء من المجتمع الدولى ، تتفاعل معه وتتأثر به ايجابا وسلبا ، كان لزاما عند تحديد أهداف التربية ، الأخذ بعين الاعتبار ما يجرى فى العالم من حولنا ، وما يحكمه من قوى وعوامل واتجاهات .

ويمكن تمييز أهم اتجاهات العصر التى تعمل المملكة من خـلال سياستها التعليمية على مسايرتها فيما يلى : -

- التقدم العلمى والتكنولوجى السريع والمد المعرفى والثقافى .
- سرعة الاتصال من حيث يسرت وسائل الاتصال المتنوعة انتقال الأفراد والسلع والأفكار بصورة سريعة عبد أبعد المسافات .
- سرعة التغير الاجتماعى .
- التخصص الدقيق الى جانب القاعدة الثقافية العريضة .
- تزايد المطالبة بتوفير العدالة الاجتماعية بمختلف صورها مما يزيد فى المسؤوليات التى تحملها الدولة لتحقيق أكبر قدر من الضمانات والخدمات الاجتماعية للمواطنين .

— تأكيد أهمية التعلم الذاتى الذى يمكن الفرد من اكتساب الميول والمهارات والاتجاهات التى تضمن دوام صلته بتيار الثقافة المتجدد .

— تبنى فكرة التربية المستمرة التى تؤكد على اتاحة الفرص أمام كل فرد لمواصلة نموه الثقافة والمهنى ، وايجاد الصلات بين أنواع التعليم المختلفة من جهة ،وبينها وبين الحياة من جهة أخرى فى المستويات كافة.

— تنوع المؤسسات التى تسهم فى عملية التربية فى هذا العصر ، بحيث لم تعد قاصرة على المدرسة وانما تسهم الوسائل والامكانات والمؤسسات كافة الموجودة فى المجتمع فى تحقيق أغراض التربية المستمرة.

— التوسع فى استخدام التقنيات الحديثة فى التعليم لتحقيق الأهداف التربوية بأفضل الأساليب كفاءة وفاعلية .

— الاهتمام بادخال الدراسات التقنية والعملية كجزء أساسى فى برامج التعليم العام تحقيقا للتكافل بين الجوانب الانسانية والنظرية من جهة ، والجوانب التقنية والتطبيقية فى اعداد المواطن من جهة أخرى . (مكتب التربية العربى لدول الخليج ، ١٩٨٣ ، ص ١٩) .

ثالثا : علاقة الأصول السياسية بسياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية (أنظر شكل رقم ٢) :

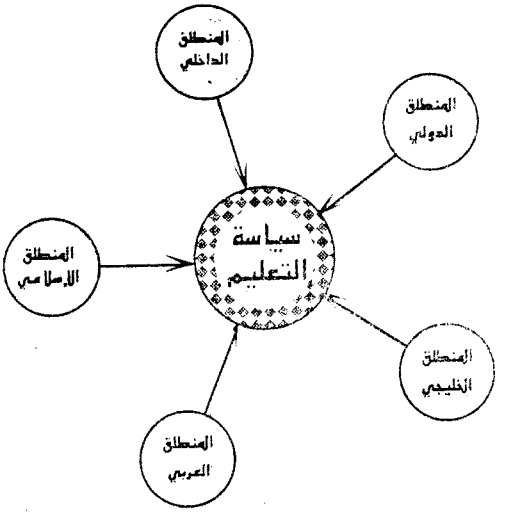

العلاقة بين الأصول السياسية وسياسة التعليم
شكل رقم (٢)

المنطلق الداخلى :

عرضنا فيما سبق للأصول السياسية للمملكة العـــربية الســعودية وحاولنا ربط ذلك داخليا بتطور التعليم ونهضته جنبا الى جنب مع تطور الوضع السياسى للمملكة ، وما أعطاه الاستقرار السياسى للنظام التعليمى من نمو وتطور ملموس ، فلقد كانت سياسة المملكة الداخلية تعمل على حفظ الأمن وتحقيق الاستقرار ، وقد ظهر تأثير هذا الجانب على صياغة أهداف سياسة التعليم فى المملكة والتى تؤكد على تنمية الفرد السعودى والتاكيد على تنمية روح الولاء لدينه ولوطنه، ولولاة الأمر واعداده لكى يكون لبنة صالحة يخدم مجتمعه ويسعى لرقيه من خلال جعل « فرص النمو مهيأة أمام الطالب للمساهمة فى تنمية المجتمع الذى يعيش فيه ، ومن ثم الافادة من هذه التنمية التى شارك فيها »(*) كما « أن للفتاة حقا فى التعليم فهى جزء من المجتمع حيث نصت وثيقة سياسة التعليم على « تقرير حق الفتاة فى التعليم لما يلائم فطرتها ويعدها لمهمتها فى الحياة على أن يتم هذا بحشمة ووقار ، وفى ضوء شريعة الاسلام ، فان النساء شقائق الرجال » .

وكما أن للدولة وللمجتمع السعودى هدفا أساسيا يتمثل فى تحقيق التنمية الشاملة ، كان لابد من «ربط التربية والتعليم فى جميع المراحل بخطة التنمية العامة للدولة » ، وذلك « بتزويد الطالب بالقدر المناسب من المعلومات الثقافية والخبرات المختلفة التى تجعل منه عضوا عاملا فى المجتمع » و « تنمية احساس الطلاب بمشـــكلات المجتمع الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، واعدادهم للاسهام فى حلها » ، اضافة الى أن التنمية الشاملة لا تتم الا من خلال استقرار الدولة وحفظ الأمن فيها، لذلك أكدت سياسة التعليم فى المملكة على تربية الأفـــراد على احترام الحقوق العامة التى كفلها الاسلام وشرع حمايتهـــا حفاظا على الأمن وتحقيقا لاستقرار المجتمع المسلم فى الدين والنفس والنسل والعـــرض

(*) وزارة المعارف ، سياسة التعليم فى المملكة العربية الســـعودية ١٣٩٤ - ١٩٧٤ . الرياض ، وكذلك جميع العبارات التى تقع بين علامات التنصيص فى هذا البحث.

والعقل والمال » ، والعمل على تحقيق « التكافل الاجتماعى بين أفراد المجتمع تعاونا ومحبة واخاء وايثارا للمصلحة العـــامة على المصلحة الخاصة » . الاهتمام بالمواطن معنويا وماديا من خلال « تأكيد كرامة الفرد وتوفير الفرص المناسبة لتنمية قدراته حتى يستطيع المساهمة فى نهضة الأمة » ، التركيز على الكيف فى ضوء « التعرف على الفروق بين الطلاب توطئة لحسن توجيههم ومساعدتهم على النمـــو وفق قـدراتهم واستعداداتهم وميولهم » ، ويتضح ذلك أكثر من خلال السعى الى«تكوين المهارات العلمية والعناية بالنواحى التطبيقية فى المدرسه بحيث يتاح للطالب الفرصة للقيام بالأعمال الفنية اليدوية ، والاسهام فى الانتـــاج واجراء التجارب فى المخابر والورش والحقول » و « دراســـة الأسس العلمية التى تقوم عليها الأعمال المختلفة حتى يرتفع المســـتوى الآلى للانتاج الى مستوى النهوض والابتكار » .

المنطلق الاســلامى :

وكما ذكرنا سابقا عن الدور القيادى للمملكة كونها دولة اســلامية نجد أن هذا الأصل السياسى قد كان أثره بارزا بوضوح على صياغة أهداف وغايات سياسة التعليم فى المملكة وذلك لأن « شخصية المملـــكة العربية السعودية متميزة بما خصها الله به من حراسة مقدسات الاسلام وحفاظا على مهبط الوحى ، واتخاذها الاسلام عقيدة وعبادة وشريعة ودستور حياة ، واستشعار مسؤوليتها العظيمة فى قيادة البشرية بالاسلام وهدايتها الى الخير » ، فلابد أن ينمى هذا الشعور لدى الطالب وان يعرف أن دولته تحتل بذلك مركز القيادة وليس على مستوى العالم الاسلامى فحسب بل على المستوى العالمى ، ولاغرابة أن نجد بنود سياسة التعليم فى المملكة قد تأثرت بهذا الأصل وصيغت فى ضوئه ، وهذا ما تؤكد عليه المـــادة الأولى منها حيث تقول « والسياسة التعليمية فى المملكة العربية السعودية تنبثق من الاسلام الذى تدين به الأمة عقيدة وعبادة وخلقا وشريعة وحكما ونظاما متكاملا للحياة » .

وجاءت غاية التعليم فى المملكة مؤكدة على « فهم الاسلام فهما صحيحا متكاملا ، وغرس العقيدة الاســـلامية ونشرها وتزويد الطالب

بالقيم والتعاليم الاسلامية وبالمثل العليا » ، كما جعلت « الايمان بالله ربا وبالاسلام دينا وبمحمد ﷺ نبيا ورسولا » فى مقدمة الأسس التى يقوم عليها التعليم فى المملكة ، وأصبحت « العلوم الدينية أساسية فى جميع سنوات التعليم » مع التركيز على « توجيه العلوم والمعارف بمختلف أنواعها ومواردها منهجا وتأليفا وتدريسا وجهة اسلامية فى معالجة قضاياها والحكم على نظرياتها وطرق استثمارها حتى تكون منبثقة من الاسلام متناسقة مع التفكير الاسلامى السديد » ، وكما كان للمملكة الدور الرائد سياسيا فى العمل على وحدة المسلمين وتضامنهم فقد جاءت سياسة التعليم محققة لذلك ومؤكدة على أهمية « التضامن الاسلامى فى سبيل جمع كلمة المسلمين وتعاونهم ودرء الاخطار عنهم »

ولتحقيق (الانتماء ، والوفاء للوطن الاسلامى العام ، واقامة الصلات الوثيقة ..) « تنشأ جامعة اسلامية كبرى لاعداد علماء متخصصين فى العلوم الاسلامية وعلوم اللغة العربية ، احياء للتراث الاسلامى وعملا على ازدهاره وقياما بواجب الدعوة الى الاسلام» ،ولتؤدى هذه الجامعة المهمة المنوطة بها باقتدار تحظى الجامعة الاسلامية برعاية خاصة لتكون مركز الاشعاع فى العالم الاسلامى وغيره ، ويكون لها شخصية مستقلة ترتبط بعاهل المملكة .

ولتكون أهدافها واضحة حددت بـ (تعنى هذه الجامعة بالبحوث الاسلامية وتقوم بترجمتها ونشرها وتنظم العلاقة بينها وبين جامعات العالم لسد فراغ الدراسات الاسلامية والعربية) ومن أهم أهدافها أيضا :

« تفتح الجامعة أبوابها لعدد مناسب من طلاب البلاد الاسلامية كى يعودوا الى بلادهم بعد تخرجهم ، لنشر الاسلام والقيام بواجب دعوته» .

١ ـ تعمل الدولة على اشاعة حفظ القرآن الكريم ودراسة علومه قياما بالواجب الاسلامى فى الحفاظ على الوحى وصيانة تراثه » ولتحقيق هذا العمل : « يفتح لهذا الغرض نوعان من المدارس :

(أ) مدارس مسائية : للراغبين فى حفظ القرآن الكريم من السعوديين وغيرهم ، وتخصص لهم جوائز تشجيعية وفق لائحة تنظم ذلك .

(ب) معاهد نهارية : لاعداد حفظة القرآن الكريم ومدرسين له وللعلوم الدينية .

واستكمالا لهذه المسئولية لم ينس راسمو السياسة التعليمية المناهج، وهى المصدر المهم :

٢ - « ينبغى أن تكون هذه المناهج :

(أ) منبثقة من الاسلام ومن مقومات الأمة وأسس نظامها .

(ب) موافقة لحاجات الأمة ترمى الى تحقيق أهدافها .

وأخيرا :

٣ - « التعليم بكافة أنواعه ومراحله وأجهزته وسائله يعمل لتحقيق الأغراض الاسلامية ويخضع لأحكام الاسلام ومقتضياته » .

المنطلق العربى :

كما أن المملكة العربية السعودية دولة عربية سعت الى جمع كلمة العرب وبذلت مافى وسعها لخدمة القضايا العربية والاسلامية ، لذلك ركزت سياسة التعليم على ابراز شخصية المملكة كدولة عربية فجعلت «الأصل هو أن اللغة العربية لغة التعليم فى كافة مواده وجميع مراحله الا ما اقتضت الضرورة تعليمه بلغة أخرى ، وهدفت الى تنمية القدرة اللغوية بشتى الوسائل التى تغذى اللغة العربية ، وتساعد على تذوقها وادراك نواحى الجمال فيها أسلوبا وفكرة ، واكمالا لدور المملكة كدولة عربية فى خدمة المعرفة وتزويد المكتبة العربية بما تحتاجه من كتب علمية نافعة ، فقد نصت سياسة التعليم على أن من أهم أهداف التعليم العالى فى المملكة « ترجمة العلوم وفنون المعرفة النافعة الى لغة القرآن وتنمية ثروة اللغة العربية من «المصطلحات» بما يسد حاجة التعريب ويجعل المعرفة فى متناول أكبر عدد من المواطنين ».

وقد جاءت أهداف التربية المشتقة من العروبة كما أشار اليها (مكتب التربية العربى لدول الخليج ، ١٩٨٣ ، ص ١٥ - ١٦) مؤكدة تأثير هذا المنطلق على نظام التعليم وأهدافه وهى : -

١ - الوعى بامكانات الأمة العربية وسبل المحافظة عليها والاستفادة منها .

٢ - نمو شعور الفرد العربى بالانتماء لأمته والاعتزاز بدورها الحضارى .

٣ - اتقان اللغة العربية واتخاذها أساسا فى جميع مجالات الفكر والثقافة والعمل .

٤ - الوعى بالمشكلات والتحديات التى تواجهها الأمة العربية فى الوقت الحاضر مع التسلح بالقدرات اللازمة لحل المشكلات المتمثلة فى التحديات الصهيونية والاستعمار وآثارها والوعى بالمشكلات العالمية ومدى تأثيرها على الوطن العربى .

٥ - نمو المهارات التى تساعد الفرد على اكتشاف الطاقات والموارد المتنوعة فى الوطن العربى وحسن استغلالها .

٦ - ادراك مقومات الوحدة بين أقطار الوطن العربى .

المنطلق الخليجى :

وقد كان للتربية نصيب كبير من الاهتمام كنتيجة لتأكيد المملكة على المنطلق الخليجى فى تنمية سياستها بما يمثله من عمق اقليمى ، وقد أثرت التنمية السياسية لهذا المنطلق بقوة على أهداف التعليم وسياسته حيث تمثلت المساهمة فى انشاء منظمات ومؤسسات تربوية مشتركة مثل (مكتب التربية العربى لدول الخليج ، ادارة التربية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج ، جامعة الخليج العربى ، المركز العربى للبحوث التربوية لدول الخليج ، وقد تبلورت هذه المشاركة فى صور تربوية عملية ، تمثلت فى العمل على توحيد الأهداف والأسس العامة للمناهج بالاضافة الى توحيد المناهج نفسها . وقد أكدت المملكة فى أهداف سياستها العامة على « تحقيق التكامل الاقتصادى والاجتماعى بين

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية » وزارة التخطيط ، ١٤١ ، ١٩٩ ، ٨٨) .

« والعمل من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية للحفاظ على الأمن والاستقرار فى المنطقة وتعزيز الاتجاهات التكاملية بين دول المجلس » .

وكما كان للمملكة دور بارز فى مجلس التعاو لدول الخليج العربية فانها كذلك تحاول أن تكون رائدة فى مبادرة نظامها التعليمى الاستجابة لقرارات وتوصيات وزراء التربية لدول المجلس .

وتشترك المملكة مع دول الخليج فى كثير من الجوانب الاجتماعية والبيئية والتى من أهمها :

ـــ أن المجتمع الخليجى مجتمع عريق يتطور ويتغير بمعدلات سريعة ويتطلع الى التقدم ويخطو نحوه بانفتاح واع على العالم الا أنه فى الوقت نفسه يعانى من مشكلات أهمها : ارتفاع نسب الأمية وقلة الأيدى العاملة المدربة العاملة .

ـــ أن المجتمع الخليجى يشغل موقعا جغرافيا واقتصاديا مهما .

ـــ ان لهذا المجتمع طموحات وتطلعات الى التقدم والرقى .

ـــ حبا الله المنطقة بخيرات وموارد طبيعية كثيرة ينبغى صياغتها والحفاظ عليها وتجنب البيئة أضرار التلوث (مكتب التربية العربى لدول الخليج ، ١٩٨٣ ، ٣١) .

وقد أكدت سياسة التعليم فى المملكة على هذه الأسس حيث أشارت الى تدريب الطاقة البشرية اللازمة ، وتنويع التعليم مع الاهتمام الخاص بالتعليم المهنى « فهم البيئة بأنواعها المختلفة ، وتنويع آفاق الطلاب بالتعرف على مختلف أقطار العالم وما يتميز به كل قطـــــر من انتاج وثروات طبيعية ، مع التأكيد على ثروات بلادنا ومواردها الخـــام ، ومركزها الجغرافى والاقتصادى ، ودورها السياسى القيادى فى الحفاظ على الاسلام والقيام بواجب دعوته واظهار مكانة العالم الاسلامى والعمل على ترابط أمته » و « تهتم الدولة بمكافحة الأمية وتعليم الكبار ، وتدعم

هذا النوع من التعليم فنيا وماليا واداريا وذلك تحقيقا لرفع مستوى الأمة وتعميم الثقافة بين أفرادها» .

المنطلق الدولى :

والمملكة العربية السعودية دولة عالمية ، وهـــذا ما تؤكده سياسة المملكة خارجيا حيث تحتل المملكة مركزا مرموقا من خـــلال تفاعلها السياسى على المستوى العـــالمى لكونها دولة بترولية ودولة تســـعى الى الاسلام ، وتدعو اليه وتنادى بالتعايش السلمى بين دول العالم ، وقـــد طبع هذا الأصل السياسى أثره على صياغة بعض بنود سياسة التعليم فى المملكة فوجهت الى « الاهتمام بالانجازات العالمية فى ميادين العـــلوم والآداب والفنون المباحة واظهار أن تقدم العلوم ثمرة لجهود الانسانية عامة ، ودعت الى « فهم البيئة بأنواعها المختلفة ، وتوسيع آفاق الطلاب بالتعرف على مختلف أقطار العالم وما يتميز به كـــل قطـــر من انتاج وثروات طبيعية وذلك من أجل الاســـتفادة من جميع أنواع المعـــارف الانسانية النافعة على ضوء الاسلام ، للنهوض بالأمة ورفع مستوى حياتها، فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أولى الناس بها ، والعمل على ايجاد نوع من « التناسق المنسجم مع العلم والمنهجية التطبيقية (التقنية) باعتبارهما من أهم وسائل التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصـــادية والصحية لرفع مستوى أمتنا وبلادنا والقيام بدورنا فى التقدم الثقافى العالمى » ، و « التفاعل الواعى مع التطورات الحضـــارية العالمية فى ميادين العلوم والثقافة والآداب بتتبعها والمشاركة فيها وتوجيهها بما يعود على المجتمع والانسانية بالخير والتقدم » ، ولما كانت اللغة تمثل عائقا من عوائق هذا التواصل والتفاعل ، لذلك ركزت سياسة التعليم فى المملكة على أهمية « تزويد الطلاب بلغة أخرى من اللغات الحية على الأقـــل بجانب لغتهم الأصلية لتزود من العلوم والمعارف والفنون والابتكارات النافعة والعمل على نقل علومنا ومعارفنا الى المجتمعات الأخرى واسهاما فى نشر الاسلام وخدمة الانسانية » ، وتأكيدا على دور المشاركة عمليا دعت سياسة التعليم الى أن « تتعاون الجامعات فى المملكة مع الجامعات العالمية فى الاهتمام بالبحوث العلمية والاكتشافات والمخترعات واتخاذ وسائل التشجيع المناسبة ، وتتبادل معها البحوث النافعة » ، و « القيام

بدور ايجابى فى ميدان البحث العلمى الذى يسهم فى مجال التقـــدم العالمى فى الآداب والعلوم ، والمخترعات ، وايجاد الحـــلول السليمة الملائمة لمتطلبات الحياة المتطورة واتجاهاتها التقنية (التكنولوجية) ٠

هذه بعض بنود السياسة التعليمية ذات العلاقة بالتفاعل الداخلى والخارجى ٠ والقارىء والمتأمل لها يجدها تمد جسور الاستفادة والافادة مع المجتمع الخارجى بما ينعكس على البشرية كلها بالخير والاستقرار ٠ ولابد هنا من الاشارة الى الاطار الاسلامى المتحفظ والذى يحيط بهـــذا التوجه والذى نلحظه من خلال العبارات التالية مثل : «التفاعل الواعى» و « الفنون المباحة ٠٠ » و « اسهاما فى نشر الاسلام ٠٠ » و « ترجمة العلوم وفنون المعرفة (النافعة) الى لغة القرآن ٠٠ » ٠

الخـــــلاصـة

كانت هذه المحاولة البحثية التى قمنا فيها بتسليط الضـوء على الأصول السياسية لسياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية ، حيث تم التركيز على ابراز السياسة الداخلية للمملكة قبل توحيد المملكة وبعد التوحيد وحاولنا ربط ذلك بتطور التعليم ونهضته ، ثم حاولنا ابراز دور المملكة فى السياسة الخارجية كدولة اسلامية وكدولة عربية وكدولة خليجية وكدولة عالمية ٠

ومن ثم ركزنا على ربط تلك الأصول السياسية بسياسة التعليم فى المملكة العربية الســـــعودية ، والتى حاولنا من خـــلالها أن نوضح دور الأصول السياسية وأثرها فى صياغة أهداف وغايات سياسة التعليم فى المملكة مستشهدين على ذلك ببعض مواد وثيقة سياسة التعليم الصادرة عام ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م ٠

ومن خلال معرفتنا بالأصول السياسية النى تقوم عليهـــا تعاملات المملكة العربية السعودية مع مجتمعها الداخلى بناء وتطويرا وتوجيها ومع المجتمع الخارجى فى اطار المنفعـــة المتبادلة واستعراضنا للسياسة التعليمية بالمملكة ٠٠ تأكد لنا علميا أن سياسة التعليم « هى جـــزء من

السياسة العامة للدولة » ، كما نصت الوثيقة،تؤثر فيها وتتأثر بها.وعلى ذلك نستطيع القول ان سياسة التعليم بالمملكة تعمل على تحقيق نظـــام تعليم (اسلامى الهوية ، عربى الملامح ، خليجى المصير ، شامل لجوانب المعرفة العالمية قائم على مبادىء وأسس داخلية قوية) .

المراجـــع

١ ـ القرآن الكريم .

٢ ـ الحقيل ، سليمان عبد الرحمن ـ نظام وسياسة التعليم فى المملكة العربية الســـعودية ١٤١٢ ـ ١٩٩٢ مطابع الشريف ـ الطبعـة الرابعة ، الرياض .

٣ ـ الحقيل ، سليمان عبد الرحمن ، الادارة المدرسية وتعبئة قواها البشرية فى المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٣ ، مطابع بحـــر العلوم ، الرياض .

٤ ـ العشيمين ، عبد الله الصالح ـ محاضرات وتعليقات فى تاريخ المملكة العربية السعودية ١٩٩٠م ـ ١٤١١هـ مكتبة التوبة ـ الطبعة الأولى ـ الرياض .

٥ ـ العمرى ، بكر عمر ، وحيد حمزة هاشـــم ، النظـــام السياسى السعودى ، ١٩٩٢ ، الناشر (المؤلفان) ، جده .

٦ ـ السلوم ، حمد ابراهيم ، التعليم العام فى المملكة العربية السعودية ١٤١١ ـ ١٩١ ، أنترناشونال كرافيكس ، واشنطن .

٧ ـ السلوم ، حمد ابراهيم ، تطـــور التنمية والادارة التعليمية فى المملكة العربية السعودية ، الكتاب الأول ، الجـــزء الثانى ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م ، أنترناشونال كرافيكس ، واشنطن .

٨ ـ السلوم حمد ابراهيم، تطور التعليم فى المملكة العربية السعودية، الجزء الثانى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م أنترناشونال كرافيكس ، واشنطن .

٩ - السلوم ، حمد ابراهيم ، تاريخ الحركة التعليمية فى المملكة العربية السعودية ، الجزء الأول ، الطبعة الثالثة ، ١٤١١هـ - ١٩٩١ ، أنترناشونال كرافيكس ، واشنطن .

١٠ - القباع ، عبد الله مسعود، السياسة الخارجية السعودية، ١٩٨٦م، الناشر (المؤلف) ، الرياض .

١١ - خليل ، محمد حسن أحمد ، أسس العلاقات السياسية الدولية للمملكة العربية السعودية ، ١٩٨٦ ، دراسات سعودية ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، الرياض .

١٢ - خيرى ، السيد محمد ، الاحصاء النفسى ، ١٤٠١هـ . جامعة الملك سعود ، عمارة شئون المكتبات ، الرياض .

١٣ - رضا، محمد جواد ، السياسات التعليمية فى دول الخليج العربية ١٩٩٠م ، منتدى الفكر العربى ، عمان .

١٤ - عيسى ، أحمد عبد الرحمن ، سياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية ، ١٣٩٩ - ١٩٧٩ ، دار اللواء للنشر ، الطبعة الأولى ، الرياض .

١٥ - عسه ، أحمد ، معجزة فوق الرمال ، المطابع الأهلية اللبنانية ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩١ - ١٩٧١ .

١٦ - كتبى ، حسن محمد ، سياستنا وأهدافنا ، ١٤٠١ ، ١٩٨١ ، دار الشروق ، جدة .

١٧ - محمود ، حسن سليمان وسيد محمد ابراهيم ، المملكة العربية السعودية فى اطار تاريخ الوطن العربى الكبير فى العصور الحديثة ، دون تاريخ ، مكتبة مصر ، الطبعة الأولى ، القاهرة.

١٨ - مصلح ، أحمد منير ، نظم التعليم فى المملكة العربية السعودية والوطن العربى ١٤٠٢ - ١٩٨٢ ، مطابع جامعة الملك سعودى ، الطبعة الثانية ، الرياض .

١٩ - متولى ، مصطفى محمد ، نظام التعليم فى المملكة العربية السعودية ، عبد العزيز السنبل آخرون ، ١٩٩٢ . دار الخريجى للنشر والتوزيع ، الرياض .

٢٠ - مطر ، سيف الاسلام على ، نحو اطار لتحليل السياسة التعليمية ، ١٩٨٤ ، مجلة كلية العلوم الاجتماعية ، ادارة الثقافة والنشر ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، الرياض .

٢١ - مكتب التربية العربى لدول الخليج ، الأهداف التربوية والأسس العامة للمناهج بدول الخليج العربى ، ١٩٨٣ ، الرياض .

٢٢ - وزارة المعارف ، سياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٤ ، ١٩٧٤ ، الرياض .

٢٣ - وزارة التخطيط ، منجزات خطط التنمية ، ١٣٩٠ - ١٤٠٦هـ ، الرياض .

٢٤ - وزارة التخطيط ، خطة التنمية الرابعة ، ١٤٠٥ - ١٤١٠هـ ، الرياض .

٢٥ - وزارة التخطيط ، خطة التنمية الخامسة ، ١٤١٠ - ١٤١٥هـ . الرياض .